

أزمة كورونا ومتطلبات حماية البيئة في ظل العولمة

Corona virus crisis and the environmental protection recommendations under globalization



باهي سمير

جامعة بسكرة، الجزائر، s.bahi@univ-biskra.dz

زنودة منى

جامعة بسكرة، الجزائر، m.zanouda@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2022/07/01

تاريخ القبول: 2022/04/05

تاريخ الإرسال: 2022/01/29

ملخص:

يهدف البحث للتعرف إلى آثار جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على البيئة العالمية، خصوصا في ظل العولمة وما تطرحه من تحديات داخلية وخارجية. حيث تعتبر جائحة كورونا أحد تجليات العولمة والانفتاح على الخارج، فتحاول هذه الدراسة التركيز على الآثار التي خلفتها جائحة كورونا على البيئة العالمية في إطار عولمة المخاطر من خلال البحث فيما طرحته من خسائر وتحديات على الصعيدين الوطني والدولي.

الكلمات المفتاحية: العولمة؛ جائحة كورونا؛ حماية البيئة؛ العدالة البيئية.

Abstract:

The research aims to identify the effects of the Coronavirus Covid 19 pandemic on the global environment, especially under globalization and its national and external challenges. This pandemic can be considered as a result of the globalized world. This study attempts to focus on the effects of the Corona-virus pandemic on the global environment in the context of globalizing risks by examining the losses and challenges it presented at the national and international levels.

Keywords: Globalization; Corona virus Pandemic; Environmental Protection; Environmental Justice.

* المؤلف المرسل: باهي سمير، s.bahi@univ-biskra.dz

مقدمة:

تمثل أزمة كورونا أزمة صحية عالمية انطلقت من مدينة ووهان الصينية لتتخذ رحلتها نحو العالم أجمع، أين لم تستثنى لا الدول المتقدمة ولا الفقيرة، حيث انتشرت في مجتمعاتها وبين أفرادها متخذة في ذلك أجسادا بشرية كمحطات للعبور. فأخذت أعداد المصابين ونسب الوفيات تتزايد مما دفع بمنظمة الصحة العالمية لاعتباره وباء و جائحة عالمية في مارس 2020.

و في ظل العولمة أصبحت البيئة الوطنية و الدولية جد مترابطة فما يحدث و ما يظهر في دولة سيؤثر وينتشر إلى باقي الدول بصفة مؤكدة. وفي إطار عولمة المخاطر أصبح مفهوم حماية البيئة مطلبا ملحا ومهما وأصبح من الضروري التأكيد على مختلف الجهود القانونية والمؤسسية المتخذة من أجل حماية البيئة وطنيا ودوليا.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة لتسليط الضوء على النقاط التالية:

1. تحديد الترابط الحاصل بين العولمة كمرحلة تاريخية تمر بها الإنسانية جمعاء قلصت الحدود الوطنية وتجاوزتها نحو العالمية وبين ما يحدث في المجتمعات والدول من تغيرات محلية.
2. استقراء آثار أزمة كورونا الصحية على البيئة المحلية و الدولية.
3. تحديد متطلبات حماية البيئة في ظل المخاطر التي تطرحها العولمة.

إشكالية الدراسة: قصد التعمق في ثنايا الموضوع تحاول الورقة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي أهم التحديات التي طرحها أزمة كورونا على البيئة محليا ودوليا؟ وما هي متطلبات حماية البيئة في ظل العولمة؟

خطة الدراسة: قصد التدرج في تحليل الإشكالية سنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي: العولمة، أزمة كورونا.

المحور الثاني: أهمية حماية البيئة في ظل العولمة.

المحور الثالث: رهانات حماية البيئة بعد أزمة كورونا.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي: العولمة، أزمة كورونا

1. مفهوم العولمة:

تعريف العولمة:

كلمة العولمة لغة تعني إضفاء طابع العالمية على الشيء وجعل نطاقه عالميا، بمعنى نقله من المجال المحدود والمراقب (حدود الدولة القومية) إلى المجال اللامحدود واللامراقب (العالم أو الكون). والعولمة ككلمة مشتقة من كلمة "عالم" وجاء في المعجم الوسيط أن "العالم بمعنى الخلق كله، وقيل كل ما حواه بطن الفلك وكل صنف من أصناف الخلق كعالم الحيوان وعالم النبات وجمعها عوالم" (أنيس و آخرون 2004، ص.624).

كلمة عولمة هي ترجمة لكلمة "globalisation" في اللغة الانجليزية المشتقة من كلمة "globe" التي تعني "الكرة الأرضية".

ومن الناحية الاصطلاحية و الاستخدام الإجرائي للمصطلح، فقد اختلفت آراء وتصورات الباحثين حول مفهوم العولمة حسب الخلفية الفكرية التي ينطلق منها كل باحث. فهناك من عرفها بأنها: "العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب، حيث تنقلهم من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، حيث تتشكل قيم عالمية موحدة و يتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة." (غربي 2009، ص. 20)

كما تعرف العولمة أيضا بأنها: "مرحلة جديدة من مراحل تطور الحضارة، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية، ثقافية، وسياسية. هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي وإحلاله واستبداله بالعالمي ولا تعني استبدال الداخل بالخارج، وإنما تعني إضافة بعد جديد لما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العالم الداخلي في تأثيره على الأفراد والمجتمعات." (غربي 2009، ص. 20-21). والمميز هنا في مصطلح العولمة هو الطابع الكوني والعالمي للعلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض في مختلف أشكالها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية...، حيث لا تعترف بالحدود والقيود والخصوصيات الوطنية، خصوصا بعد التطورات الكبيرة التي شهدتها ميدان تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية من جهة والدور الذي تلعبه المنظمات الدولية العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات من جهة ثانية.

آثار وانعكاسات العولمة:

يمكن رصد آثار العولمة على الدول و المجتمعات على صعيد العديد من المجالات نذكر أهمها على النحو

التالي:

سياسيا: ساهمت العولمة في تقويض سيادة الدولة الوطنية، والتي قد تحد في العديد من الأحيان من قدرتها حتى على القيام بوظائفها الأساسية، كما تعمل على تكريس تدخل القوى الدولية في الشؤون الداخلية للدول سياسيا واقتصاديا وحتى امنيا.

اقتصاديا: جعلت العولمة الاقتصاديات الوطنية أكثر هشاشة وحساسية نظرا لارتباطها بالخارج وما يدور في السوق العالمية ولعل ابرز مثال هنا حول ما اعترض الاقتصاديات الأوروبية على اثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وعلى الصعيد التجاري يشهد النظام التجاري العالمي هيمنة للقوى الاقتصادية الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الدول الأوروبية والصين على حركة التبادل التجاري العالمي في حين يبقى نصيب الدول النامية جد ضئيل ويتمحور حول صادرات من المواد الخام وواردات من منتجات مصنعة. الأمر الذي يؤكد على أطروحات مقارنة التبعية في العلاقات الدولية.

أما ثقافيا فتدعو العولمة إلى ثقافة عالمية تحتوي منظومة من المعايير الخاصة لفرضها على العالم اجمع بغض النظر عن التمايزات المختلفة بين الدول خصوصا في ظل التطورات الحاصلة في الميدان الاتصالي والمعلوماتي، مما يؤدي إلى المساس بالهويات الثقافية والوطنية للدول.

وفي المجال البيئي: أدت التغيرات في أنماط الإنتاج ووتيرتها إلى زيادة الضغط على البيئة واستنزاف خيراتها. فتغير أنماط التصنيع أدى إلى الإضرار بالطبيعة في تربتها ونباتاتها والمناخ الذي نعيش فيه، كما أدى زيادة

الطلب على المواد الأولية إلى الضغط على الموارد الطبيعية مما أدى إلى ندرتها. إلى جانب ذلك أدت الغازات المنبعثة من المصانع والمركبات إلى زيادة نسب التلوث البيئي و تآكل طبقة الأوزون والأمثلة هنا عديدة.

2. أزمة كورونا: من فيروس محلي في ووهان الصينية إلى جائحة عالمية:

جائحة كورونا هي تعبير عن الأزمة الصحية التي أحدثها انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 في البداية في مدينة ووهان في الصين خلال شهر ديسمبر من سنة 2019، وقد أعلن رسمياً من قبل منظمة الصحة العالمية عن كونه جائحة عالمية في مارس 2020 وذلك بعد انتشاره في العديد من دول العالم إلى يومنا هذا (فترة إعداد الدراسة). وتمثل جائحة كورونا أحد التجليات الحديثة للعولمة أين ساهم انتقال الأفراد من وإلى الصين وإلى مختلف دول العالم في تصدير هذا الفيروس و انتشاره في العديد من الدول مما أحدث أزمات صحية بهذه الدول.

والجائحة هي المقابل باللغة العربية للمصطلح الانجليزي *pandemie* والذي يعني الوباء العالمي الانتشار في العديد من الدول والمجتمعات.

تعتبر كورونا تجسيدا ونتيجة لتدخل الإنسان في الطبيعة حيث تشير العديد من التقارير إلى أن الفيروس ظهر نتيجة تلاعب الإنسان بالطبيعة وعالم الحيوان، حيث أن الفيروس في أصله موجود عند الخفايش و أكل النمل الحرشفي لكنه بطريقة أو بأخرى انتقل إلى الإنسان (قناة الحرة، 2020).

فيروس كورونا من الناحية العلمية هو الأحدث في سلالة فيروسات كورونا التي تصيب البشر، اسمه العلمي "سارس كوف 2 (SARS-CoV-2)" الذي يعتبر من النوع الثالث من الفيروسات الذي يسبب أمراضا خطيرة قد تؤدي للوفاة. فظهر النوع الأول منها في الصين عام 2003 وهو وباء متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (السارس)، وفي عام 2012 انتشرت السلالة الثانية في المملكة العربية السعودية والتي سميت متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (الميرس)، و يمثل النوع الحالي المسعى بفيروس كورونا كوفيد 19 (نسبة إلى سنة ظهوره في نهاية عام 2019) الذي تم إلحاقه لاحقا بسلالة سارس، فسعى علميا (سارس كوف 2) (قناة الحرة، 2020).

وقد عرفت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا بكونه: "مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019. وقد تحول كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم." (منظمة الصحة العالمية، 2020)، و حددت له مجموعة من الأعراض الأكثر شيوعاً وهي الحمى والإرهاق والسعال الجاف، إلى جانب بعض الأعراض الأخرى الأقل شيوعاً قد تصيب بعض المرضى هي الآلام والأوجاع، واحتقان الأنف، والصداع، والتهاب الملتحمة، وألم الحلق، والإسهال، وفقدان حاسة الذوق أو الشم، وظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين. وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ بشكل تدريجي. ويصاب بعض الناس بالعدوى دون أن يشعروا إلا بأعراض خفيفة جداً. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

ورغم أن احتمالات الشفاء من الفيروس هي جد عالية حيث يتعافى معظم المصابين من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص بنسبة 80%. إلا أن نسبة الوفيات الكبيرة التي شهدتها العديد من البلدان حتى في الفئات العمرية الشابة من جهة و قدرته الهائلة على الانتشار - حيث ينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى شخص عن طريق القطرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم- من جهة ثانية جعلت منه وباء عالميا يستدعي تكثيف الجهود من أجل مجابهته.

المحور الثاني: أهمية حماية البيئة في ظل العولمة:

في ظل الآثار السلبية للعولمة التي تكلمنا عنها، وفي إطار عولمة التهديدات والمخاطر أصبح مطلب حماية البيئة مطلباً عاجلاً محلياً ودولياً، فالبيئة التي نعيش فيها ليست ملكاً لأي فرد أو جماعة أو دولة بعينها بل هي ممتلكات مشتركة يتوجب المحافظة عليها.

سنستشهد هنا بمقاربة غاريت هاردين Garrett Hardin المسماة بتراجيديا العوام أو المشاع The Tragedy of the Commons في إطار توصيفه لحال البيئة العالمية والممتلكات المشتركة. المقاربة مؤلفة من شقين: "Tragedy" و يقابلها بالعربية المأساة، "Commons" التي تعني الشيء المشترك أو العام. وصف من خلالها هاردين حالة الاستغلال اللاعقلاني للموارد المشتركة من قبل الأفراد بصورة مستقلة وأنانية وذلك وفقاً للمصلحة الذاتية لكل منهم على الرغم من إدراكهم أن استنزاف الموارد المشتركة يتعارض مع المصلحة المشتركة للمجموعة في المدى الطويل.

ويقدم هاردين هنا مثالا حول القرية التي يرعى فيها الأفراد أبقارهم لكن الأرض لا يمكنها أن تقدم الكلاً إلا لعدد محدود منهم، ولكن نظراً لسعي الأفراد وراء مصالحهم الذاتية فيطمح البعض لامتلاك أكثر من بقرة واحدة وبالتالي يضاعف من منافعه منها ويتشارك كل الأفراد في الخسائر الناجمة عن ذلك. وهذا المثال يفسر كيفية استخدام الموارد الطبيعية المشتركة مثل: الأنهار، المياه، الطبيعة... والتي تستهلك بقدر مختلف بين الدول بينما يشترك الكل في تحمل المخاطر والخسائر، وأهم نتيجة توصل إليها هاردين من خلال تحليله المذكور أن تراجيديا العوام تظهر في ظل غياب مؤسسات تعمل على تنظيم الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية في العالم. (بورتشيل وآخرون، 2014)

ما يهمنا في مقاربة هاردين هو أن أزمة كورونا قد تكون أحد أبرز وأحدث تجليات تراجيديا العوام، فبعد أن كانت في البداية أزمة صحية محلية المنشأ في إقليم هوبي في الصين، أصبحت في ظل العولمة والانفتاح وتنقل الأفراد بكل سهولة في القرية الواحدة (العالم وفقاً للعولمة) أزمة صحية للعالم أجمع تستدعي استخلاص الدروس من الأزمات الصحية السابقة وتحقيق العمل المشترك من أجل مجابهة هذا النوع من المخاطر الذي يؤثر على البيئة العالمية.

ورغم كل المعطيات المتفائلة لآثار أزمة كورونا على البيئة من الناحية الإيجابية أين كثر الحديث عن انخفاض مستويات تلوث الهواء حيث تفيد نتائج استخلصها باحثون من مركز "أبحاث الطاقة والهواء النقي" المتخصص في دراسة التبعات الصحية لتلوث الهواء، بأن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم بدوره عن استخدام الوقود الأحفوري، تراجعت بنسبة 25 في المئة بسبب الإجراءات المتخذة لاحتواء التفشي الوبائي لفيروس كورونا وسياسات الحجر الصحي المتخذة. (بيرغ، 2020)

لكن بالمقابل لذلك أثبتت أزمة كورونا الصحية والأزمات الصحية المماثلة سابقاً مثل أزمة متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد سارس SARS عام 2003 أن الأمراض لم تعد مجرد قضايا تقليدية للطب السريري أو الصحة العامة، ولكن أيضاً باعتبارها تهديدات أكثر انتشاراً للأمن القومي والدولي (زكاوي، 2020).

والأهم من ذلك أنها أصبحت مصدراً يهدد الأمن البيئي على المستوى العالمي، الأمر الذي يستدعي تكثيف الجهود الرامية لحماية البيئة على مختلف الأصعدة.

كما بينت تجربة أزمة كورونا أن مجابهة التهديدات البيئية مهما اختلفت أشكالها إلا أنها في مرحلة العولمة تستدعي تشكيل وتفعل شبكات عالمية لمجابهة المخاطر البيئية التي لم يعد من الممكن مجابهتها بشكل إنفرادي. فقد "كانت النتيجة شعورًا شائعًا بأنه لم يعد في الإمكان احتواء مسببات الأمراض داخل حدود الدولة وأن هناك حاجةً إلى مقاربة جديدة للاستجابة لتفشي الأمراض، وذلك خاصة في ظل حركة العولمة الموسومة بتواتر وسرعة السفر والتجارة الدولية وعمليات أخرى مثل زيادة الهجرة" (زكاوي، 2020: 08)

المحور الثالث: رهانات حماية البيئة بعد أزمة كورونا

برز الاهتمام بقضايا البيئة بالنسبة للناشطين في المجال البيئي إلى جانب الباحثين الأكاديميين-على حد سواء- خلال فترة الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، والتي تزامنت مع زيادة في نطاق المشكلات البيئية في العالم. فقد أدى النمو الاقتصادي السريع والتزايد الكبير في عدد السكان والتطور في التكنولوجيا الجديدة... كل هذه التطورات أدت إلى الاستهلاك المتزايد للطاقة والموارد الطبيعية والتزايد في نسب التلوث، إضافة إلى المشكلات الطبيعية مثل التصحر، وزحف المدن، اتساع ثقب الأوزون... الأمر الذي أدى إلى بروز ما يسمى بأزمة البيئة العالمية ecological crisis. وقد تطورت قضايا البيئة من المخاوف المتعلقة بالمبيدات الحشرية خلال الستينات نحو الاهتمام المتصل بحدود النمو والقنبلة السكانية خلال السبعينات، كما انتقل الاهتمام خلال الثمانينات حول المطر الحمضي والغبار النووي إلى الاهتمام العالمي بتآكل طبقة الأوزون وخسارة التنوع العضوي وقضايا التغير المناخي خلال الفترة الحالية. (بورتشيل وآخرون، 2014)

على إثره شهدت العديد من الدول الغربية خلال الستينات ظهور أحزاب سياسية وحركات اجتماعية ترى في أن الأزمة البيئية ليست أزمة طبيعية فقط وإنما تعتبر أزمة مشاركة أيضا participation crisis، حيث ظهرت العديد من الحركات الحقوقية التي طالبت بتفعيل القنوات الديمقراطية من أجل تحقيق المشاركة في صنع القرارات الاجتماعية وضرورة الاهتمام الشعبية بالمشاكل البيئية (Eckersly, 1992). إلى جانب ذلك ظهرت أواخر الثمانينات العديد من الأحزاب السياسية في العديد من الدول التي تدافع عن قضايا البيئة ومناهضة الطاقة النووية على غرار حزب الشعب البريطاني الذي سمي لاحقا الحزب الايكولوجي سنة 1975 الذي يعتبر أول حزب اخضر أوروبي، والحزب البريطاني الأخضر الذي تأسس في سبتمبر 1985... في إطار ما يسمى بالسياسة الخضراء green politics (Eckersly, 1992). وقد وضعت هذه الأحزاب أربع مبادئ أساسية مشتركة للسياسة الخضراء هي: المسؤولية البيئية، العدالة الاجتماعية، نيل العنف، والديمقراطية الشعبية. وتمثل هذه المبادئ الإطار المشترك لتشكيل الأحزاب الخضراء في العديد من الدول في أوروبا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا... (Eckersly, 2013)

أما على المستوى الدولي فقد حازت الأزمات البيئية وقضايا البيئة على اهتمام عالمي منذ سنوات السبعينات وقد أخذت الطابع العالمي من حيث كونها مشاكل مشتركة للإنسانية جمعاء. وعلى العموم مر التعامل البشري محليا ودوليا مع المحيط البيئي بخمس مراحل أساسية تحدد في: (شكراني وخالص، 2017)

المرحلة الأولى: مرحلة أسطره البيئة: وهي مرحلة ظهور الإنسان البدائي في بيئة موحشة إلى درجة تقديس المناظر البيئية التي كانت تعترضه مثلما شهدته الحضارات القديمة المصرية، البابلية... من تقديس وتأليه الظواهر الطبيعية كالشمس مثلا.

المرحلة الثانية: مرحلة تفكير البيئة: وكانت خلال العهد اليوناني والتي تميزت بالفكر التألمي حول الطبيعة والبيئة المحيطة بالإنسان ودوره فيها.

المرحلة الثالثة: مرحلة استثمار البيئة: انطلقت مع تطور العلم الحديث أين تبلورت فكرة "الطبيعية في خدمة الإنسان" من خلال استغلال مختلف مواردها وتسخيرها لمصلحة الإنسان وتم ذلك منذ القرن السادس عشر نحو القرن التاسع عشر في إطار ما يسمى بمرحلة الاستغلال والسيطرة وعدم المبالاة بحقوق الكائنات الأخرى ومستقبل البشرية.

المرحلة الرابعة: مرحلة تهديد البيئة: والتي تزامنت مع تنامي أدوار العلم الحديث وتهديده لحياة الإنسان ومستقبله، خصوصا من خلال تطوير الهندسة الوراثية والاستنساخ... كما غيرت من المحيط البيئي المحيط بالإنسان سلبيًا من خلال اتساع ثقب الأوزون وارتفاع درجات حرارة الأرض والتقلبات المناخية... في إطار ما يسمى بمرحلة القهر والاستبداد.

المرحلة الخامسة: مرحلة حماية البيئة: التي انطلقت منذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من خلال المناذاة بضرورة حماية البيئة و احترام حقوق الكائنات الأخرى والحرص على مستقبل الأجيال القادمة.

وقد أثارت قضايا البيئة الاهتمام العالمي منذ الستينات والسبعينات من القرن الماضي والتي دعت إلى ضرورة تكريس "الاستغلال السليم والمستدام لكوكب الأرض وموارده"، حيث عقدت الأمم المتحدة في استوكهولم مؤتمرها المعني بالبيئة البشرية في عام 1972، وأصدرت من خلاله بيانًا ختاميًا يؤكد على ضرورة توحيد الجهود من أجل بيئة أفضل وقد تضمنت الفقرة السادسة من البيان ما نصه: "لقد بلغنا نقطة تاريخية تحتم علينا أن نصوغ إجراءاتنا في العالم أجمع متوخين أشد الحرص بشأن عواقبها البيئية. فربما أدى بنا الجهل أو اللامبالاة إلى إلحاق ضرر جسيم لا يمكن علاجه ببيئة الأرض التي هي عماد حياتنا ورفاهنا. وعلى العكس من ذلك، يمكن من خلال المعرفة الأكمل وتوخي الحكمة في العمل، أن نحقق لأنفسنا ولذريتنا حياة أفضل في بيئة أكثر تواؤمًا مع احتياجات البشر وأمالهم..." (زودة، 2019). و على اثر ذلك أقرت الأمم المتحدة العديد من الإجراءات من أجل حماية البيئة عالميًا من بينها (زودة، 2019):

← إنشاء برنامج أممي خاص بقضايا البيئة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة Environment United Nations Programme و الذي أقرته الجمعية العامة في ديسمبر 1972 و يهتم بالجوانب البيئية للكوارث والنزاعات، وإدارة النظم الإيكولوجية، والإدارة البيئية، والمواد الضارة، وكفاءة الموارد، وتغير المناخ.

← انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو سنة 1992 سمي بمؤتمر "قمة الأرض"، وضع من خلاله إعلان ريو: "جدول أعمال القرن 21" الذي يتمحور حول مفهوم التنمية المستدامة كمحور لجميع الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة.

← وضع العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف لحماية البيئة في مختلف أشكالها لعل من بينها: اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي سنة 1992، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر سنة 1994، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بروتوكول كيوتو 1997...

لعله من المفيد هنا التأكيد على أنه بعد انقضاء الأزمة الحالية -أزمة فيروس كورونا المستجد- يصبح مطلب حماية البيئة أكثر من ضروري تفاديا لحدوث أزمات مماثلة مستقبلا. و بالتالي فإن أول رهان يمكن أن نتكلم عنه هو منع انتشار مثل هذه الأوبئة مستقبلا، ففيروس كورونا كما سبق وأشرنا يعتبر مرضا حيواني المنشأ Zoonotic disease ينتقل من الحيوان إلى الإنسان، إلى جانب أمراض أخرى مثل الإيبولا Ebola، الأيدز-HIV

AIDS، الملاريا malaria... وحسب مختصين في علم الأوبئة و الحيوانات فإن أي إستراتيجية وقائية لانتشار هذه الأوبئة مستقبلا تكون عن طريق توحيد الجهود عالميا لمجابهة هذه الأمراض و حماية صحة الإنسان والحيوان والنظام البيئي بشكل فعال، من خلال الاهتمام بنظم الرعاية الحيوانية و معالجة مشاكل التدهور البيئي و الأهم من ذلك تشجيع و تدعيم البحوث العلمية في هذا المجال..(United Nations Environment Programme,2020) إلى جانب ذلك يمكننا القول هنا أن أهم رهانات حماية البيئة على المستوى المحلي والعالمي مستقبلا تتعلق بـ:

على المستوى المحلي (وطنيا):

1. تفعيل دور المجتمع المدني في المجال البيئي: ذلك أن حماية البيئة هي مسؤولية الجميع فلا بد من تعزيز دور الفرد والمواطن في صيانة البيئة المحيطة به والحفاظ عليها. وهنا نتحدث عن دور الجمعيات، الأحزاب، الحركات الاجتماعية الناشطة في المجال البيئي وتفعيل دورها من خلال الديمقراطية التشاركية الفعالة.

و هنا يعتبر مفهوم الديمقراطية الخضراء Green democracy كآلية لتحقيق التسيير الرشيد للبيئة، وهي الديمقراطية القائمة على تفعيل دول المشاركة السياسية والرقابة والمساءلة حول السلوكات والقرارات البيئية للنظام السياسي في مواجهة ما يسميه الناشطين في المجال البيئي بأشكال "الظلم البيئي" والتي يحدثها الوكلاء الاجتماعيون بتحويل التكاليف البيئية لقراراتهم إلى الخارج دون أن يكون لممثلهم علم بهذه القرارات التي تولد مخاطر بيئية.(Eckersly, 2013)

2. تحقيق متطلبات الدولة الخضراء green state: مفهوم الدولة الخضراء طرحته الباحثة روبن اكرسلي (رئيسة قسم العلوم السياسية في جامعة مالبورن استراليا) في مؤلفها الصادر سنة 2004 بعنوان "الدولة الخضراء: إعادة النظر في الديمقراطية" "green state rethinking democracy" والذي تساءلت من خلاله حول قدرة الدولة الليبرالية الحديثة على تحقيق التنمية البيئية المستدامة المطلوبة في إطار توجيهها للاقتصاد والمجتمع (Eckersly, 2004). وتقول في هذا الإطار "من خلال "الدولة الخضراء"، لا أعني ببساطة دولة ديمقراطية ليبرالية تديرها حكومة حزب أخضر مع مجموعة من البرامج البيئية بدلا من ذلك، أعني دولة ديمقراطية ذات مبادئ تنظيمية وإجراءات تتوافق والديمقراطية الايكولوجية بدلا من الديمقراطية الليبرالية" (Eckersly, 2004:02)، وتهدف الديمقراطية الايكولوجية حسب إكرسلي إلى تحويل دور الدولة من دور الفاعل الأناني الذي يهدف لحماية أراضيه وتجاهل أو استبعاد احتياجات الأراضي الدول الأخرى إلى دور الوكيل البيئي الديمقراطي العابر للحدود (Eckersly 2004).

هذا النوع من الديمقراطية يتطلب حسب اكرسلي إجراءات ديمقراطية جديدة، وأشكال جديدة للتمثيل السياسي والمشاركة، وسبل أكثر مرونة من العلاقات بين الدول والشعوب (Eckersly, 2004).

والديمقراطية الايكولوجية حسب إكرسلي تتطلب تحقيق مبدأ أساسي يتعلق بمشاركة كل من يحتمل تأثره بالمخاطر البيئية في صنع القرارات و السياسات التي تولد هذه المخاطر (Eckersly, 2004:112)، وبالتالي تتحول الديمقراطية الايكولوجية من ديمقراطية المتضررين إلى ديمقراطية من أجل المتضررين على حد تعبير اكرسلي "democracy of the affected but rather a democracy for the affected". (Eckersly, 2004:112)

وهنا يكون تحقيق أسس الدولة الخضراء أحد أهم رهانات حماية البيئة على المستويين المحلي والعالمي، أين تكون البيئة وحمايتها محور اهتمام السلطات الرسمية وغير الرسمية في الدولة وليست مجرد شعارات مرفوعة.

على المستوى الدولي:

1. التفكير بمنطق الاستدامة: بمعنى تفعيل آليات حماية البيئة و التفكير حول البيئة في كل الإجراءات والقرارات المتخذة بشكل مستديم، ففعلا أثناء الأزمة الحالية كثرت البشائر حول نقاء الهواء والطبيعة أين أظهرت صور مُلتقطة بالأقمار الصناعية انخفاضا كبيرا في تلوث الهواء في بؤر انتشار "فيروس كورونا" حول العالم، لكن تلك الصور تذكرنا أيضا بأن أزمة المناخ ستعود حين ينتهي الوباء العالمي. (Wilkinson, Chávez, 2020) فبمجرد رفع إجراءات الحجر الصحي وعودة الحياة لما كانت عليه سيتعود معها بالطبع مشكلات البيئة من تلوث واحتباس حراري... والتاريخ يثبت ذلك حيث شهد العالم بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفضت انبعاث ثاني أكسيد الكربون العالمية (الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري كالنفط، والغاز، والفحم الحجري...) بنسبة 1.4% لتعود وترتفع بعدها سنة 2010 بنسبة 5.9% (Wilkinson, Chávez, 2020). وبالتالي فالرهان الأساسي هنا يتعلق باستدامة إجراءات حماية البيئة على المدى البعيد و تفعيل الجهود العالمية للتصدي لتغيّر المناخ.

2. تعزيز دور المنظمات الدولية وتكثيف اتفاقيات حماية البيئة:

لأن رهان حماية البيئة على المستوى العالمي يتعلق أساسا بوضع وتفعيل ترسانة مؤسسية وقانونية لتحقيق هدف بيئة محمية ومستقرة. فقد أثبتت أزمة كورونا أن قضايا البيئة تعد قضايا ثانوية في اهتمامات الدول خصوصا الكبرى منها وقد تصبح هذه الدول أكبر معيق لهذه الجهود. أين يعتبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والبرازيلي جاير بولسونارو من بين المعارضين لجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ ونستشهد هنا بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في جوان 2017 عن انسحابه من "اتفاقية باريس للمناخ" وإلغائه للتعهدات المالية الموجهة لصندوق المناخ بحجة أنها إهدار لثروات الشعب الأمريكي. وفي ظل الأزمة الحالية أعلنت الأمم المتحدة في الأول من أفريل 2020 تأجيلها قمة الأمم المتحدة السنوية للمناخ (Wilkinson, Chávez, 2020). في الوقت الذي يتوجب تفعيل وتكثيف مثل هذه اللقاءات، وبالتالي فإن أي حديث مستقبلي عن حماية البيئة يتطلب أساسا الرفع من أهمية قضايا البيئة ضمن أجندات السياسة الخارجية للدول و تعزيز دول المؤسسات الدولية المضطلة بقضايا البيئة مثل الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية... والأهم من ذلك تفعيل الترسانة القانونية الهادفة لحماية البيئة من خلال تفعيل العقوبات على المخالفين.

3. تحقيق العدالة البيئية:

تعرف العدالة البيئية بأنها "اتخاذ الإجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر للتلوث البيئي في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة" حيث يطرح الاستغلال اللامسؤول للبيئة عالميا معضلة الاعدالة البيئية environmental injustices . و التي تنتج عن انعدام الرقابة على الوكلاء الاجتماعيين الذين يعملون على تصدير الآثار السلبية لقراراتهم ومشاريعهم المضرّة للبيئة ليتحملها أطراف أبرياء في الخارج في العالم الثالث، و مقابل ذلك يطرح الباحثة في المجال البيئي روبن اكرسلي ما يسمى "بالعدالة البيئية" والتي تقوم على مجموعة من الشروط والأسس حددتها في (Eckersly, 2013):

1. الاعتراف الأخلاقي الموسع من قبل أفراد المجتمع بالمخاطر البيئية (جميع المواطنين، و الشعوب، والأجيال المقبلة،....).
2. مشاركة المواطنين وممثلهم في الجماعات المحلية المعرضة للخطر في القرارات المتعلقة بالبيئة (بما في ذلك وضع السياسات، والتشريع، وصنع المعاهدات، والإدارة...).
3. وضع استراتيجيات من أجل ضمان تقليل المخاطر في المجال البيئي.
4. توزيع عادل للمخاطر البيئية التي تكون مقبولة من خلال قرارات تتخذ بطريقة ديمقراطية بين جميع الأطراف المتضررة.
5. تعويض الأطراف التي تعاني من آثار المشاكل الإيكولوجية.

الخاتمة:

ما يمكن قوله في الأخير أن أزمة فيروس كورونا كوفيد19 أثبتت أنه و في ظل العولمة لا يمكن الحديث أمن بيئي مستدام بين الدول إلا في إطار التعاون الدولي لمواجهة وتفاذي وقوع مثل هذه الأزمات مستقبلا. فالعولمة وانفتاح الدول على الخارج وفر سلاسة في انتقال المخاطر و التهديدات لمختلف الدول لعل أبرزها حاليا فيروس كورونا الذي انتقل من إقليم محلي بالصين نحو العالم أجمع عن طريق انتقال الأفراد على المستوى العالمي.

ورغم كون أزمة كورونا أزمة صحية بالأساس إلا أنه كان لها تأثيرات على الوضع البيئي عالميا رغم كل التفاؤلات التي تكلمت عن نقاء و صفاء الهواء والمناخ أثناء فترة الحجر الصحي. ولعل الحديث الأهم هنا هو حول كيفية حماية البيئة العالمية من مثل هذه الأوبئة مستقبلا والتي لا تتأتى إلا عن طريق دعم الجهود المشتركة لمواجهة الأوبئة و دعم الأبحاث في هذا المجال. إلى جانب ذلك تتطلب حماية البيئة مجموعة من الرهانات على المستوى المحلي من تحقيق الديمقراطية التشاركية و تفعيل مشاركة مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية.. وعلى المستوى الدولي يعتبر منطق الاستدامة في حماية البيئة و حمايتها من المخاطر من بين أهم الرهانات إلى جانب تفعيل دور المؤسسات الدولية و التعاون الدولي في مجال البيئة.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

1. أنيس، إ.، منتصر، ع ح، و آخرون. (2004). المعجم الوسيط، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
2. بورتشيل، س، ولينكليتر، أ، و آخرون. (2014). نظريات العلاقات الدولية، ط: 04، (محمد صفار، ترجمة)، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
3. شكراني، ح، خالص، ع ر. (2017)، الإنسان والبيئة: مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

المجلات:

4. غربي، م. (2009)، تحديات العولمة وأثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد: 06.
5. زودة، م. (2019). قضايا البيئة و الحاجة إلى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد 02.

المقالات الالكترونية:

6. بيرغ،ك. (2020)، فيروس كورونا: ما هي التغيرات الإيجابية التي طرأت على كوكب الأرض بسبب الوباء؟، تاريخ النشر: 1 ماي 2020. متاح على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-52477299>
7. زكاوي، ن (2020)، أزمة كورونا العالمية: حدث وبائي يقلد هجوماً بيولوجياً. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. سلسلة تحليل سياسات. تاريخ النشر: أبريل 2020. متاح على الرابط: <https://cutt.us/j4buV>
8. قناة الحرة، هل كورونا المستجد مصنّع مخبرياً؟ تقرير علمي يكشف الحقيقة، تاريخ النشر: 18 مارس 2020، الرابط: <https://cutt.us/0OFUF>
9. منظمة الصحة العالمية. (2020). مرض فيروس كورونا (كوفيد) 19: أسئلة وأجوبة. تاريخ النشر: 2020/07/11. متاح على الرابط: <https://cutt.us/1iOuV>

باللغة الأجنبية:

Books :

- Eckersly, R. (1992) Environmentalism and Political Theory: Toward an Ecocentric Approach, New York: state university press.
- Eckersley, R. (2004) The green state: rethinking democracy and sovereignty. London: the MIT press.
- Eckersley, R. (2013) green theory, in ed: Dunne, Tim; and Kurki, Milja; and Smith, Steve International Relations Theories Discipline and Diversity. 3rd ed. United Kingdom: OXFORD university press..

Reports:

- U N E P. (2020). PREVENTING THE NEXT PANDEMIC: Zoonotic diseases and how to break the chain of transmission. A Special Volume of UNEP's Frontiers Report Series, publishing date 06 July 2020. web site : <https://cutt.us/oaNDM>

Internet articles :

- Wilkinson, D ; & Chávez, L T. (2020). How Covid-19 Could Impact the Climate Crisis. Foreign Policy In Focus. publishing date April 16, 2020, web site: <https://cutt.us/83ual>.
- W H O. (2020). Weekly Operational Update on COVID-19, publishing date 14 December 2020. Web site: <https://cutt.us/V4YS3>